مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية)، المجلد 30، العدد 01، 2026 "141-153"

التحليل المكاني لمؤشرات النزوح والهجرة الوافدة إلى بلدية مصراتة خلال الفترة ما بين 2011 – 2025 م

مصباح محمد مصطفى عاشور

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا مصراتة قسم الجغرافيا - ليبيا

استلمت الورقة بتاريخ 2026/02/25، وقبلت بتاريخ 2026/03/10 ونشرت بتاريخ 2026/03/11

الكلمات المفتاحية: النزوح السكاني – الهجرة الوافدة – الهجرة الداخلية - DTM

الملخص

تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات هجرة السكان في بلدية مصراتة وفق مصفوفة تتبع النزوح (***DTM***) وتقديم رؤية شاملة حول ديناميكية النزوح وأثرها على مختلف المناطق الليبية، بالاعتماد على البيانات الجغرافية المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة، مع التركيز على طرق عرضها وتحليلها من خلال الخرائط والرسوم البيانية المفصلة، وكشفت الدراسة توضيح فهم موضوع النزوح جغرافياً، وتمحورت مشكلة الدراسة حول الحاجة الماسة لفهم دقيق وشامل لديناميكية هجرة السكان في ليبيا نتيجة للأزمات المستمرة والصراعات التي شهدتها البلاد، كما اتبعت الورقة المنهج التحليلي لعرض كيفية استثمار البيانات وتحويلها الى خرائط ورقية وملف بيانات كمرجع للبحث العلمي، كما تبرز أهمية استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات الجغرافية وتطبيقاتها في مجالات البحث العلمي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها توفر موارد بيانات محدثة عن ليبيا على مستوى البلديات، فضلا عن مؤشرات عدد النازحين، وبذلك تم تحليلها جغرافياً، وإخراج الخرائط مع رسومات بيانية وفق مكونات مصفوفة تتبع النزوح.

المقدمة

إن فهم ديناميكية الهجرة والنزوح السكاني يُعد من القضايا المحورية والهامة في الدراسات الجغرافية والاجتماعية والإنسانية بشكل عام، كما أن استثمار موارد البيانات والإحصائيات والمعلومات المنتشرة عبر مواقع الانترنت المحلية والدولية، تمثل مجالًا خصباً للاهتمام في علوم البيانات الجغرافية في الوقت الحالي، ويأتي هذا الاهتمام نتيجة للتطورات الهائلة في تكنولوجيا التحليل البياني واستخلاص النتائج، خاصة في ظل الأزمات المتفاقمة والمستمرة التي تشهدها العديد من مناطق العالم، وبذات السياق، فقد شهدت ليبيا منذ سنة 2011م أي مع انطلاق ثورة فبراير وحتى يومنا هذا العديد من الصراعات والتوترات السياسية، أدت إلى حدوث تقلبات ديموغرافية وهجرات قسرية ونزوح سكاني شمل العديد من الساحات، وذلك لأسباب أمنية واقتصادية وللهروب من النزاعات والاقتتال الداخلي، وكانت تلك الهجرات على شكل نزوح جماعي وفي فترات زمنية قصيرة، وقد تفاوتت في حجمها ونوعيتها باختلاف أسبابها ومواقعها، وكان لهذه الهجرة تأثير عميق وكبير على جميع نواحي الحياة في المجتمع الليبي.

شهدت مدينة مصراتة خلال أحداث ثورة 17 فبراير لسنة 2011م واحدة من أعنف المعارك وأكبر موجات النزوح السكاني، حيث فرضت كتائب النظام السابق حصاراً خانقاً على المدينة، مما دفع سكانها إلى النزوح داخلياً وخارجياً هرباً من القصف العشوائي والمواجهات المسلحة، وبالمقابل فقد استقبلت مدينة مصراته خلال سنة 2014م وما بعده، قرابة 49000 نازح من مختلف المدن الليبية ، وقد تصدرت مدينة بنغازي قائمة أعداد النازحين، تلتها مدينة سرت، فيما جاءت مدينة أوباري ثالثا(الشويهدي،2016)، حيث ترك سكان هذه المناطق منازلهم بسبب اندلاع المواجهات المسلحة لكنهم أيضا لم يعودوا لها بعد توقف المواجهات المسلحة خاصة تلك التي اندلعت بعد سنة 2014م، وكان السبب في عدم عودتهم كونهم مهجرين من قبل طرف من أطراف الصراع، ويرجع السبب كذلك لعدم عودة البعض الأخر هو عدم وجود خدمات إدارية أو صحية تقدم لهم بالشكل المطلوب مع الانفلات الأمني في مناطقهم، علاوة عن كون بعض أفراد تلك الأسر استطاعوا الحصول على فرص للعمل أو تمكنوا من الاستقرار في المناطق التي نزحوا إليها وبخاصة مدينة مصراتة، بشكل يوفر لهم فرص العمل والعيش

Mosbahashoor1964@gmail.com

بمستوى أفضل مما هو عليه في مناطقهم، أو على الأقل فرصة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية بشكل أفضل، هذا وقد استطاع الكثير من النازحين من المنطقة الشرقية والجنوبية الحصول على فرص عمل أو المشاركة في إنشاء مشاريع صغرى ومتوسطة ونقل تجارتهم وأعمالهم التي تضررت بفعل الصراع المسلح في مناطقهم إلى المناطق التي نزحوا إليها كبلدية مصراتة وقد حققوا في ذلك نجاحاً كبيراً، وهو ما حفزهم على الاستقرار في بلدية مصراتة ويفضلون ذلك عن العودة إلى مناطقهم دون مخاوف أمنية تهددهم من العودة إليها.

الهجرة الداخلية تتم أساساً من المناطق التي تقل بها فرص العمل إلى المناطق التي تتوفر فيها إمكانيات الحصول على فرصة عمل، وهذا يسبب الانتقال من منطقة لأخرى، لذا فإن تيارات الهجرة تنتقل بصورة عامة من المناطق الفقيرة اقتصاديا إلى الأكثر رفاهاً، وقد شكلت بلدية مصراتة منطقة جذب للسكان الوافدين إليها من أجل العمل، خاصة في الشركات التجارية، سواء كانت شركات محلية أو أجنبية وكذلك قطاع البناء والمقاولات العامة مما شكل عامل جذب كبير لانتهاز فرص العمل المتاحة، حيث يمكن اعتبار هذا أهم الأسباب لانتقال المواطنين من مناطق متعددة بالبلاد إلى مدينة مصراتة من أجل الاستثمار أو العمل، خاصة بعد استقرار الأوضاع السياسية في البلاد.

1- **مشكلة الدراسة:** حُددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:
- كيف يمكن تحليل مؤشرات الهجرة الوافدة لبلدية مصراتة باستخدام مصفوفة تتبع النزوح (DTM)؟
- ما هي الكيفية التي يمكن بها تقديم رؤية جغرافية حول توزيع النازحين والعائدين في البلدية ومناطق توافدهم؟

2- الفرضية:
- ان تحليل مؤشرات هجرة ونزوح السكان باستخدام مصفوفة تتبع النزوح (DTM)، يمكن ان توفر بيانات ومعلومات وافية ودقيقة لتحسين أدوات البحث العلمي وإدارة الازمة وتدليل الصعوبات في منطقة الدراسة.
- يمكن للدراسة أن تقدم رؤية جغرافية واضحة عن توزيع النازحين والهجرة الوافدة من خلال خرائط توضيحية وأشكال ورسوم بيانية مفصلة.

3- أهداف الدراسة:
- تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل جغرافي شامل حول ديناميكية الهجرة الوافدة والنزوح السكاني وأثرها على بلدية مصراتة، وذلك بالاعتماد على البيانات الجغرافية والاحصائية المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة ومجموعة من الهيئات والمنظمات المحلية، مع التركيز على طرق عرضها وتحليلها من خلال الخرائط والرسوم البيانية الدقيقة.

4- أهمية الدراسة:
التحرك السكاني والانتقال الجغرافي من منطقة إلى أخرى بمعنى تغيير محل اقامتهم الدائم له أهمية كبيرة في الأبحاث الجغرافية والدراسات الديموغرافية، خاصة إذا توفرت موارد بيانات حديثة وشاملة، كما تبرز أهمية استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات الجغرافية وتطبيقاتها في مجالات البحث العلمي وإدارة الأزمات، وعليه فإن دراسة الهجرة لها تأثيرها المباشر على الخصائص السكانية لمنطقة الوصول من حيث انعكاسه على أنواع التراكيب السكانية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مدينة مصراتة من أجل استيعاب الزيادة السكانية السريعة.

5- منهجية الدراسة وأدواتها:
أ- منهجية الدراسة:
لأجل أن تحقق الدراسة أهدافها المرجوة تم الاستعانة أولاً بالمنهج الوصفي ومن ثم المنهجي التحليلي لدراسة الانتقال السكاني والهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة، حيث انتهجت الدراسة المنهج التحليلي، إذ اعتمد على جمع البيانات الجغرافية والإحصائية المتعلقة بالنزوح والهجرة من مصادر موثوقة مثل المنظمة الدولية للهجرة والعديد من الهيئات المحلية وفرع الشؤون الاجتماعية بمصراتة، وتحليل البيانات لفهم ديناميكية النزوح وأنماط الهجرة بمنطقة الدراسة، وتحويل البيانات إلى خرائط تفصيلية، وعرض البيانات لتوضيح النتائج المستخلصة.
ب- الادوات والمصادر:
- لقد استعان بالباحث بالمصادر المكتبية كالكتب والبحوث والرسائل العلمية المنشورة منها وغير المنشورة، لغرض ابراز أهمية وماهية هذه الظاهرة السكانية والديموغرافية، بالإضافة إلى محاولة استنباط أهم المصطلحات والمفاهيم والأمثلة الداعمة لها بمنطقة الدراسة.

- كما تم الاستعانة بالعديد من المواقع الإلكترونية التي تحوي كم هائل من البيانات التفاعلية، ومن بينها الموقع الالكتروني بالمنظمة الدولية للهجرة الخاصة ببيانات الهجرة والنزوح لدولة ليبيا، على الرابط:
Migration and Displacement Data | IOM Libya, UN Migration | IOM Libya
إضافة الى موقع DTM الخاص بمصفوفة تتبع النزوح.

6- حدود منطقة الدراسة:

ويشمل الحدود الجغرافية والفلكية، فجغرافياً يحدها من الشمال والشمال الشرقي البحر المتوسط، ومن الغرب يحدها بلدية زليتن، ومن الجنوب الغربي بلدية بني وليد، وبلدية سرت من الجنوب الشرقي.
أما فلكياً فتقع بين دائرتي عرض ً10 ´09 ˚31 - ً30 ´28 ˚32 شمالاً، وبين خطي طول ً45 ´34 ˚14 - ً10 ´57 ˚15شرقاً، خريطة (1).

خريطة (1) موقع بلدية مصراتة

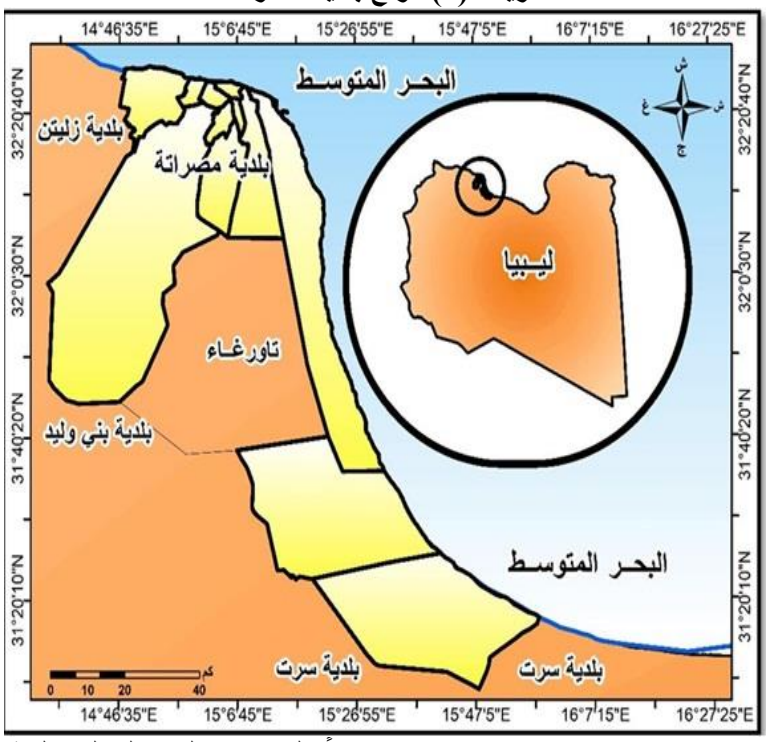

المصدر: عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Map 10.5، اعتماداً على وزارة الحكم المحلي، بلدية مصراتة، كتيب الحدود الإدارية لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة له، 2015، ص3.

7- الدراسات السابقة:

- دراسة الشرع (2019): والتي حملت عنوان "الأوضاع الاجتماعية للنازحين في منطقة ترهونة"، وهدفت الدراسة إلى تحقيق رصد الأوضاع الاجتماعية والحياتية للنازحين، والتعرف على المشاكل التي يوجهونها ومدى تكيفهم واندماجهم مع الأوضاع المستجدة عليهم.
وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها أن أسباب النزوح من منطقة السكن هو نتيجة للصراعات والمنازعات المسلحة بين عديد الأطراف، إلى جانب الخوف من الانتقامات والنزاعات الأهلية والقبلية.
كما أوضحت الدراسة بأن الغالبية من النازحين يعانون من أوضاع إنسانية سيئة، وظروف معيشية قاسية نتيجة نقص الخدمات وسوء الأوضاع الاقتصادية.
- دراسة الفيل (2023): جاءت تحت عنوان "ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي"، حيث تناولت ظاهرة النزوح أي عمليات التهجير الإجباري الذي حصل بليبيا خلال فترة 2011 وما بعدها، وأهم العوامل والأسباب التي أدت إلى عملية النزوح، والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على عملية النزوح السكاني، حيث أصبح أغلب المهجرين يعيشون

أوضاعاً وظروفاً قاسية انعكست على حالة استقرارهم بسبب الحروب والصراعات بين الأفراد والجماعات المتخاصمة سياسياً وقبلياً، كما يستنتج من هذه الدراسة بأن اغلب عمليات النزوح في المجتمع الليبي من النوع الداخلي.

- دراسة حميد والسعد (2023): وكانت بعنوان "الهجرة والحركات السكانية الوافدة إلى مدينة البصرة"، حيث تناولت موضوع الهجرة الوافدة والحركات السكانية بمحافظة البصرة، وقد بنيت الدراسة على فرضية مفادها أن مدينة البصرة تشكل نقطة جاذبة للسكان وعليه فهي موطن استقرار لفئات كثيرة من السكان العراقيين، وتهدف الدراسة إلى تحليل الهجرة الوافدة إلى المدينة جغرافياً من حيث الحجم والتيارات والأسباب ودوافع الانتقال، وقد توصلت إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن الهجرة الوافدة من الظواهر السكانية التي تؤثر بشكل متسارع وكبير على الخصائص السكانية في المجتمع الواصلة إليه، فهي تؤثر على تغيير حجم ونمو وتركيب السكان، وكذلك دورها في إضافة مجموعة من العادات والتقاليد الاجتماعية مما تخلق نوع من الانتماءات الجديدة، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى زيادة الضغط على التخطيط البنيوي للمدينة.

مصفوفة تتبع النزوح (Displacement Tracking Matrix - DTM) :

هي نظام إداري للمعلومات يهدف إلى رصد وجمع البيانات حول تنقلات السكان، وأعداد النازحين داخلياً، والعائدين، والمهاجرين في مناطق الأزمات والنزاعات، تابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) International Organization for Migration.، كما توفر هذه المصفوفة تقارير دقيقة ومحدثة عن أماكن النزوح، واحتياجاتهم، ومواطن الضعف، لدعم الاستجابة الإنسانية القائمة على الأدلة، بالإضافة إلى تتبع حركة السكان ورصد أعداد النازحين داخلياً والعائدين ومواقعهم، إلى جانب تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات الحيوية للنازحين مثل المأوى، الغذاء، والصحة، ويقوم هذا النظام كذلك بتحليل البيانات ونشر التقارير والخرائط التفاعلية التي تساعد صُناع القرار في وضع برامج الاستجابة الإنسانية.

التهجير القسري والنزوح:

هناك فرق بين النزوح والتهجير القسري، والفرق يكمن في كثير من التفسيرات، فالنازح هو من يترك بيته ومحل سكناه بسبب اندلاع صراعات مسلحة في محيط سكناه، ولكنه يستطيع العودة ما أن تنتهي المواجهات المسلحة، والنزوح أشكال متعددة، منها النزوح الداخلي أي داخل المدينة نفسها أو بمعنى أخر الانتقال من حي لأخر، (وهو ما شهدته مدينة مصراتة خلال الشهور الأولي من بداية ثورة 17 فبراير)،أو نزوحاً خارجياً نحو مدينة أخرى (تنتوش، 2017، ص4)، والحالة الثانية هي الغالبة في عموم ليبيا، ففي أثناء أحداث الثورة عاد جل السكان إلى محل سكناهم فور توقف النزاع المسلح مباشرة.

أما الوضع الثاني وهو يتعلق بمن ترك بيته ومنطقته ولكنه لم يستطيع العودة إلى منزله حتى بعد أن توقفت المواجهات المسلحة فيها نتيجة انتهاء الحرب لصالح أحد المتصارعين، وهو ما كان عليه الوضع في العمليات العسكرية المسماة بالكرامة والتي اندلعت خلال سنة 2014م بالمنطقة الشرقية وتحديداً بمدينة بنغازي، إذا لم يتمكن الكثير من أهل مدينة بنغازي من العودة إلى مساكنهم نتيجة لمنعهم بالقوة من قبل الطرف المدعوم والمُناصر لما يسمى بعملية الكرامة، وبالتالي أصبحوا مهجرين قسرياً حتى بعدما انتهت المواجهات المسلحة، وقد نزح الغالبية العظمى منهم إلى المنطقة الغربية لكل من "طرابلس، مصراتة، زليتن، وبقية المدن الغربية والجبل الغربي".

وعليه يمكن توضيح مفهوم النزوح والتهجير القسري وهما إجبار الأفراد والمجتمعات على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بسبب الصراعات المسلحة، العنف، الاضطهاد، انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، حيث يتميز بغياب الإرادة والاختيار، مما يؤدي إلى تشردهم داخلياً أو لجوئهم إلى مدن ومناطق أخرى، تحت ضغط ظروف قاهرة (الفيل، 2023، ص117).

مؤشرات النزوح والهجرة في ليبيا DTM:

شهدت ليبيا على مدى العقدين الماضيين تغيرات ديموغرافية نتيجة النزاعات والأزمات الاقتصادية والسياسية، إذ أثرت بشكل كبير على حركة السكان داخل البلاد، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق داخليًا وعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، ولفهم هذه الديناميكية لابد من دراسة مؤشرات الهجرة والنزوح السكاني، كالنزوح الداخلي، العائدين، وتقييم المواقع التي تأوي النازحين.

تشير البيانات إلى أن النزوح الداخلي في ليبيا لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (1) بالإضافة إلى الخريطة (2)، حيث لازال يوجد 294.436 نازحا داخليا مقيمين بحوالي 89 بلدية في أرجاء ليبيا و196.852 عائدا إلى مدينتهم الأصليّة عدد 30 بلديّة، وقد تمّ جمع بيانات التقرير الثامن لتتبع التنقل منذ منتصف شهر يناير إلى منتصف شهر فبراير بكامل البلديات والمحلات بالبلاد، وهذا التقرير هو الأول من نوعه في إبراز المنهجية لسنة 2017 في جمع بيانات تتبّع التنقّل الخاصّة بمصفوفة تتبّع النزوح (المنظمة الدولية للهجرة، 2017).

وفقاً للتقارير الواردة بالمنظمة الدولية للهجرة لازالت بنغازي تضمّ أكبر عدد للنازحين داخليا حوالي 38.400 فردا نازحا تمّ تسجيلهم خلال هذه الجولة لسنة 2017، بالإضافة الى أبوسليم وبني وليد وأجدابيا ومصراتة التي تُعد من البلديات الأبرز التي تحوي نازحين.

وبناءً على ما ورد بالتقرير كذلك فقد اتّسمت العلاقة بين النّازحين داخليا وأهل البلدية بكونها علاقة طيّبة أو ممتازة، هذا وقد حظي تواجد النّازحين داخليّا بتأثير إيجابي في سوق العمل المحلّي في العديد من القطاعات مثّل القطاع العام والمشاريع الصغرى والتجارة، بالإضافة إلى حصولهم أي النازحين على المساعدات المقدمة من الجمعيات أو من الدولة، وقد أكد ما نسبته 86% من النازحين داخليا بأنهم يقيمون بمنازل خاصة ومن بينهم نسبة 87% يسكنون منازل يقومون بدفع إيجارها بأنفسهم.

أما فيما يخص العائدون فقد شكلت بلدية بنغازي ما نسبته 67% من النسبة الاجمالية للعائدين، تلتها كل من أوباري وأبو قرين وككلة أعدادا هامّة من العائدين على مدار سنة 2016.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قسم تتبع التنقل الخاص بمصفوفة تتبع النزوح يمدّنا بتحديثات منتظمة عن خط الأساس بليبيا المتعلق بالنازحين داخليا والعائدين والمهاجرين بالبلاد، كما تقوم مصفوفة تتبع النزوح بنشر بيانات عن تدفقات الهجرة بليبيا من خلال التقارير الإحصائية لتتبع التنقل ومن خلال تحليل الاستمارات والتحديث النصف شهري عن الحوادث المرتبطة بالنزوح عبر مراقب أحداث النزوح.

كما يعرض تقرير مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة البيانات والإحصائيات حول النازحين داخلياً والعائدين فيما بين شهري ديسمبر من سنة 2021 وشهر يناير من سنة 2022، وقد أظهر التقرير أن هناك انخفاض متواصل في عدد النازحين داخلياً على مستوى البلاد، وترافق ذلك مع ارتفاع في عدد العائدين، وقد تواصل عدد النازحين في الانخفاض نتيجة لعمليات العودة إلى مناطق الأصل، وعليه فقد كان عدد النازحين في شهر نوفمبر سنة 2021 قرابة 179.047نازحاً، وقد تقلص العدد في نهاية يناير لسنة 2022 إلى حوالي 168.011نازحاً، ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 47% في عدد النازحين داخلياً في ليبيا منذ وقف إطلاق النار في شهر أكتوبر من العام 2020، حينها تم إحصاء 316.415 نازحاً.

لوحظ تغير في انتشار النازحين في ليبيا جغرافياً خلال سنة 2021، وفي شهر يناير من عام 2021 تم تسجيل أعلى عدد من النازحين في منطقة طرابلس، كما تم تحديد عدد 37.896 نازحاً ببلدية بنغازي، وهو ما يظل محافظاً على الأرقام المسجلة سابقاً، مما يدل على انخفاض في حركة العودة، وفي المقابل فقد انخفض عدد النازحين في منطقة إجدابيا خلال هذه الفترة وقد تم تسجيل عدد 6.044 نازحاً داخلياً (أقل بنسبة 57% من الأرقام المسجلة قبل ستة أشهر).

أما عن مناطق غرب ليبيا فقد استضافت بلدية مصراتة أكبر عدد من النازحين وصل إلى حوالي 31.930 نازحاً، واستقبلت منطقة طرابلس 24.218 نازحاً، وبالنسبة لمدينة سرت فقد سجلت بها حوالي 12.270 نازحاً، فيما استضافت منطقة المرقب 6.073 نازحاً، أما فيما يخص المناطق الجنوبية فقد تم تسجيل 6.270 نازحاً في منطقة مرزق، كذلك 5.522 نازحاً في منطقة أوباري.

جدول (1) التوزيع الجغرافي للنازحين بليبيا.

م	المنطقة	عدد النازحين	م	المنطقة	عدد النازحين
1	بنغازي	37.896	12	غات	1.980
2	إجدابيا	6.044	13	وادي الشاطئ	1.377
3	درنة	2.967	14	مصراتة	31.930
4	الجبل الأخضر	2.420	15	طرابلس	24.218
5	الكفرة	1.645	16	سرت	12.270
6	طبرق	1.416	17	المرقب	6.073
7	المرج	843	18	زوارة	4.120
8	مرزق	6.270	19	الجفارة	3.920
9	أوباري	5.522	20	نالوت	3.441
10	الجفرة	4.775	21	الزاوية	2.950
11	سبها	4.640	22	الجبل الغربي	1.294

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (UN MIGRATION- IOM)، ديسمبر 2021 – يناير 2022

خريطة (2) توزيع النازحين على مستوى المناطق الليبية.

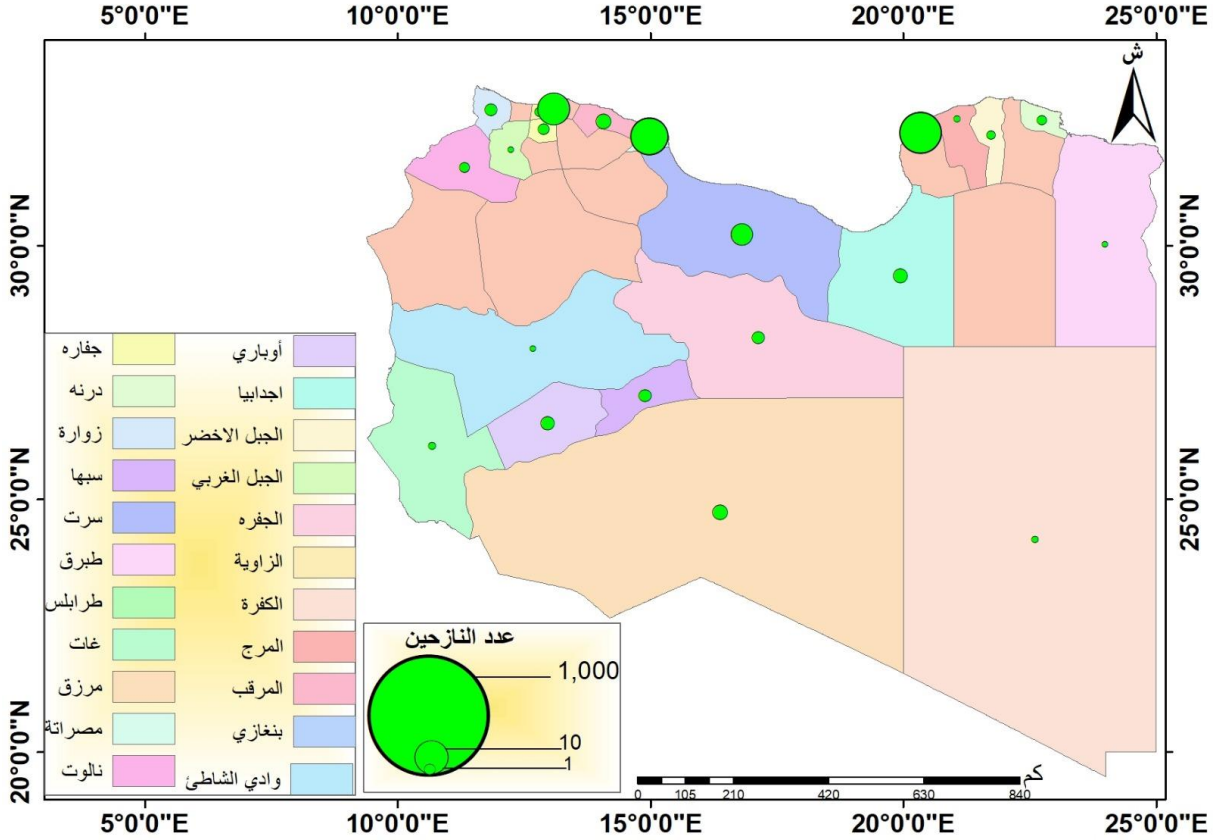

المصدر: من عمل الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (1)

مؤشرات الهجرة ببلدية مصراتة:

1- التوزيع الجغرافي للمهاجرين بمنطقة الدراسة:

تُعد ليبيا معبرا رئيسيا للمهاجرين القاصدين شمال المتوسط والذين يتوزعون في مختلف مدن البلاد، ومنهم من يجد في ليبيا ضالته بعد رحلة بحث طويلة عن مصدر الرزق، وتُعد مدينة مصراتة أحد مدن جذب المهاجرين نظرا لما يتوفر فيها من فرص عمل مناسبة للكثير منهم جدول (2)، وقد أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن بلدية مصراتة تعد موطنًا لعدد كبير من المهاجرين قدر بحوالي 60.301 مهاجرًا، يمثلون 8% من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا ويشكلون 15% من المقيمين في غرب ليبيا، ويتوزعون على معظم مناطق بلدية مصراتة، إذ يقطن منهم بمنطقة الخروبة العدد الأكبر ويشكلون ما نسبته 17.7% من مجموع عدد المهاجرين بالبلدية، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها يتوزع المهاجرون في مختلف مناطق مصراتة حيث يوجد منهم قرابة 10.690 مهاجر بمنطقة الخروبة، بالإضافة إلى حوالي 7.980 مهاجر بمنطقة طمينة، كما يوجد قرابة 5.937مهاجر بمنطقة القوشي وضواحيها، إلى جانب عدد 2.762 مهاجر في ضواحي منطقة أبو شعيرة والزروق، كما يتوزع البقية على مختلف أنحاء البلدية.

جدول (2) توزيع المهاجرين على مناطق بلدية مصراتة.

م	المنطقة	العدد	النسبة %
1	الخروبة	10.690	17.7
2	طمينة	7.980	13.2
3	القوشي	5.937	9.8
4	أبوشعيرة	2.762	4.6
5	قصر أحمد	3.540	5.9
6	زاوية المحجوب	4.950	8.2
7	أبوروية	3.890	6.5
8	الدافنية	2.590	4.3
9	رأس عمار	2.680	4.4
10	الرويسات	3.016	5.0
11	الجزيرة	4.911	8.1
12	كرزاز	7.355	12.2
	المجموع	60.301	%100

المصدر: - المنظمة الدولية للهجرة (UN MIGRATION- IOM)، يناير 2024م.
- لجنة الحصر بمديرية أمن مصراتة، بيانات غير منشورة، 2023 – 2024م

2- توزيع المهاجرين حسب الجنسية:

أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب الجنسية شكل (2) نجد أن حوالي 34.865 فرداً ويشكلون ما نسبته 56% من مجموع المهاجرين ينحدرون من دول جنوب الصحراء الكبرى، كما يبلغ عدد 23.035 فرداً من دول شمال أفريقيا ويمثلون نسبة 37% من المجموع الكلي لعدد المهاجرين، أما نسبة 5% وبعدد 3.106 فرداً من دول الشرق الأوسط، وعدد 1.699 فرداً ينحدرون من دول أسيوية كالهند وبنغلاديش والباكستان ويمثلون ما نسبته 3% من المجموع الكلي للمهاجرين، أما أكثر الجنسيات انتشارًا في بلدية مصراتة تأتي تواليا النيجر 43% ومن ثم مصر 21% يليها السودان 12% وأخيراً تشاد 5% وسوريا 4%.

شكل (1) يبين توزيع المهاجرين حسب الجنسية.

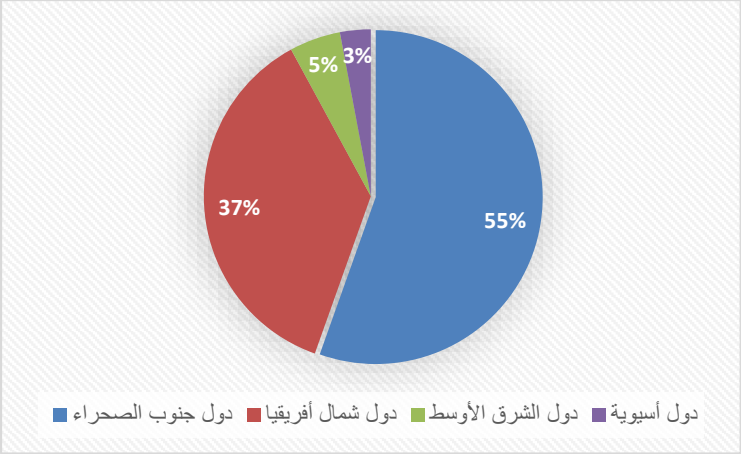

3- توزيع المهاجرين حسب التركيب العمري والنوعي والحالة الاقتصادية:

فيما يخص التركيبة السكانية للمهاجرين نجد أنها تتوزع ما بين أطفال ويشكلون حوالي 14%، أما النساء فقد كانت نسبتهن11%، والنسبة الأكبر كانت من نصيب الرجال ويمثلون قرابة 75%، ويتواجد معظمهم ضمن نطاق الكثلة العمرانية بالمدينة أي في المناطق الحضرية، حيث يعيش 63% من المهاجرين في مناطق حضرية، 37% يعيشون في مناطق ريفية، ويعيش 72% من المهاجرين في مساكن مستأجرة يدفعون إيجارها بأنفسهم، بينما يقيم 15% في أماكن عملهم، وتعيش النسبة المتبقية في مساكن يوفرها أصحاب العمل أو جهات أخرى، مع قلة قليلة تقيم في مبانٍ مهجورة أو معسكرات غير رسمية.

وتشير البيانات والإحصائيات الواردة من المنظمة الدولية للهجرة أن معدل البطالة في بلدية مصراتة يبلغ 3% وهذا أقل بكثير من المعدل الوطني في ليبيا الذي بلغ حوالي21% (المنظمة الدولية للهجرة IOM) يعكس هذا الفرق الكبير في توافر فرص العمل بمدينة مصراتة، وذلك بفضل وجود مشاريع البناء والمقاولات العامة، إلى جانب رواج العمل التجاري التي اشتهرت به المدينة، بالإضافة إلى مراكز التصنيع الصغرى والمتوسطة التي توفر بعمومها فرص عمل للقوى العاملة المحلية والمهاجرة.

ويمتهن معظم المهاجرون في بلدية مصراتة أعمال البناء وهي المهنة الأكثر شيوعًا، وقد أشار تقرير المنظمة إلى أن متوسط دخل المهاجرين في مصراتة بلغ قرابة 1.270 ديناراً شهرياً، وهو أعلى قليلاً من متوسط الدخل الوطني بعموم ليبيا والذي يبلغ 1.190 ديناراً ليبياً، ورغم ذلك تظل الزيادة في مستويات الدخل هامشية مقارنة بارتفاع معدلات التوظيف في المدينة.

4- توزيع الخدمات على المهاجرين:

بناء على استطلاعات الرأي بخصوص مدى حصول المهاجرين على حاجتهم من مياه الشرب، فقد أفاد غالبيتهم أي بنسبة 99% منهم بأنهم يحصلون على مياه شرب آمنة ودون أي معوقات تذكر، وهي نسبة أعلى بكثير من المعدل الوطني بعموم ليبيا البالغ 84%، وفي المقابل نجد أن نسبة 1% فقط يجدون صعوبة في الحصول على مياه الشرب وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة ببقية انحاء ليبيا والتي تصل النسبة إلى 16% يعانون من عدم توفر المياه.

أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية وهي من المتطلبات الأساسية للمهاجرين، فقد كانت نسبة 4% فقط من المهاجرين الذين عبروا عن جملة من الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الرعاية الصحية، وإذا ما قارنا بينها وبين النسبة الواردة على مستوى عموم ليبيا التي جاءت بنسبة 27% نجد أنها أقل منها بكثير، وما يتعلق بالتكاليف الصحية فقد جاءت نسبة 96% من المهاجرين يعانون من التكاليف العالية ضمن نطاق بلدية مصراتة، بالمقابل نسبة 63% من المهاجرين من خارج بلدية مصراتة يعانون ارتفاع التكاليف الصحية، وبذات السياق نجد أن خدمة التعليم وإمكانية الحصول عليه فقد أكد ما نسبته 71% من مجموع المهاجرين يحصلون على فرصتهم في التعليم ويتمكنون من الالتحاق بالمدارس سواءً العامة أو الخاصة(مراقبة تعليم مصراتة،2024)، وبالمقارنة مع بقية أنحاء ليبيا نجد أن نسبة 43% من أطفال المهاجرين يجدون صعوبات في الالتحاق بالمدارس ويرجع السبب في الغالب إلى النقص في الوثائق الرسمية، ونسبة 29% هم الذين تواجههم صعوبات في الحصول على فرصتهم في التعليم ببلدية مصراتة.

ديناميكية النزوح ومؤشراته ببلدية مصراتة:

النزوح الداخلي في ليبيا أصبح يشكل أكبر التحديات التي تواجه استقرار البلاد وتطورها ودفع عجلة التنمية إلى مسارها التنموية الذي يخدم مصلحة المواطن ورفاهيته، ولا تقتصر أبعاده على خسارة الأفراد لمنازلهم، بل تمتد إلى تعقيدات اجتماعية ونفسية واقتصادية تمزق النسيج الوطني وتضعف اللحمة الاجتماعية، وتولد النعرات القبلية والجهوية، فالنزوح الداخلي كمفهوم ليس مجرد انتقال جغرافي للسكان، بل هو تحول قسري أو تهجير قصري يعمل على إعادة تشكيل مفهوم الهوية والانتماء، ومع تفاقم وتصاعد النزاعات المسلحة والانقسامات السياسية والاختلافات الفكرية والإيديولوجية، وتفاقم التوترات القبلية والمناطقية، أصبحت مشكلة النزوح محورا رئيسيا لأي محاولة لتحقيق الاستقرار في البلاد.

إلى جانب النزوح القائم على الصراعات المناطقية والقبلية، يبرز نوع آخر من النزوح نتيجة مباشرة للانقسامات السياسية والفكرية الحادة ما بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فمنذ انطلاق العملية العسكرية التي سميت بعملية الكرامة، عصفت مناطق الشرق الليبي موجة نزوح واسعة للمدنيين الذين عارضوا مشروع الكرامة السياسي والعسكري، وتُظهر التقديرات إلى أن أكثر من 160 ألف مواطن نزحوا من الشرق إلى الغرب خوفا من الاضطهاد أو الانتقام بسبب معارضتهم لما يسمى بعملية الكرامة وقيادتها، هذه الحركات القسرية ليست فقط نتاج الانقسام السياسي، ولكنها أيضا تعكس أزمة الثقة العميقة بين الأطراف المتنازعة(الفيل،2023،ص119).

تستضيف بلدية مصراتة أعداداً كبيرة من النازحين من مختلف المدن الليبية خريطة (3) الجدول (3)، حيث تركزت التقديرات السابقة على استضافة حوالي 84.720 نازح، يتوزعون جغرافياً على مختلف فروع البلدية (شنيشح، 2024)، إذ تتصدر مدينة بنغازي بعدد النازحين والبالغ عددهم قرابة 42.615 نازح، ويشكلون ما نسبته 50.3%، يلها في عدد النازحين مدينة سرت حيث يتراوح عددهم قرابة 10.640نازح، ويمثلون نسبة 12.5% من إجمالي عدد النازحين، ثم تأتي مدينة درنة حيث يصل عدد النازحين حوالي 8.760 نازح، ونسبتهم قرابة 10.3% من جملة عدد النازحين، ومن ثم كل من مدينتي مرزق وأوباري حيث يشكلان على التوالي ما نسبته 7.0% لمدينة مرزق و5.3% لمدينة أوباري، أما عدد النازحين من كلتا المدينتين فكانت مرزق5.810 وجاءت مدينة أوباري بعدد 4.470، أما باقي المناطق فهناك عدد من النازحين وبأعداد متفاوتة من كل إجدابيا، والجفرة، وترهونة، جنوب طرابلس، وبعض مناطق من الجبل الغربي.

خريطة (3) التوزيع الجغرافي للنازحين الوافدين إلى بلدية مصراتة.

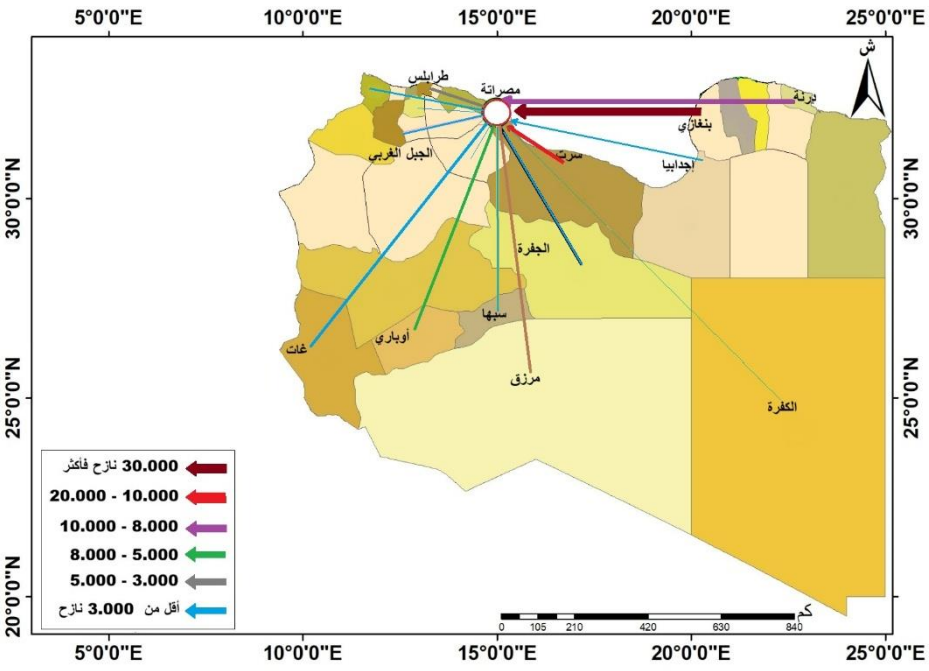

المصدر: من عمل الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (3)

جدول (3) التوزيع العددي والنسبي للنازحين الوافدين إلى بلدية مصراتة.

م	منطقة النزوح	العدد	النسبة %
1	بنغازي	42.615	50.3
2	سرت	10.640	12.5
3	درنة	8.760	10.3
4	مرزق	5.810	7.0
5	أوباري	4.870	5.7
6	إجدابيا	3.280	3.9
7	الجفرة	3.090	3.6
8	ترهونة	1.670	2.0
9	طرابلس	1.360	1.6
10	ككلة	1.020	1.2
11	مناطق أخرى	1.605	1.9
	المجموع	84.720	%100

المصدر: - فرع الشؤون الاجتماعية مصراتة (2024)، مكتب تسجيل وحصر النازحين، بيانات غير منشورة.
- المجلس البلدي مصراتة (2024)، لجنة الحصر والمساعدات النازحين، إحصائيات غير منشورة.

دوافع حركة الهجرة الوافدة والنزوح إلى بلدية مصراتة:

الحركة السكانية لا تأتي من محض الصدفة ولا بقرارات عشوائية، وإنما هناك مؤثرات تؤثر على سلوك المهاجر أو النازح تدفعه لتغيير محل سكناه شكل (2)، وهذه العوامل تخضع لقرارات متداخلة بين الطوعية والقسرية (حميد والسعد، 2023، ص19)، ومن خلال الدراسة الميدانية يمكننا أن نضع عدد من الدوافع التي ساهمت في اتخاذ قرار النزوح أو الهجرة:

1- العامل الاقتصادي: يُعد هذا العامل من أبرز العوامل أو الدوافع الجاذبة للسكان الوافدين إلى مدينة مصراتة سواء من المناطق القريبة أو البلديات الأخرى، حيث شكل الرغبة في العمل بالمؤسسات الصناعية كالحديد والصلب والشركات المحلية مثل شركة النسيم للصناعات الغذائية، كذلك هناك فرص عديدة في مجال البناء والتجارة والمقاولات العامة والمصانع الصغرى والمتوسطة، وباعتبار أن مدينة مصراتة لها منفذ بحري متمثل في الميناء البحري وميناء الصيد مما ساهم في توفير العديد من فرص العمل للوافدين وتشجيعهم على النزوح من مناطقهم والاستقرار بمدينة مصراتة، كما يدخل ضمن الدافع الاقتصادي دوافع الانتقال ألا وهي العمل والنقل الوظيفي والتعينات، هذا وقد بلغت نسبة الوافدين الذين حفزهم الجانب الاقتصادي حوالي 29.8% من مجموع الوافدين إلى المدينة.

2- العوامل الاجتماعية: معظم الدراسات أكدت أن الهجرة ظاهرة متشابكة تتداخل مع الدوافع الشخصية والظروف الاجتماعية، فالمهاجر يرغب ويبحث عن الراحة وعن مستوى تعليمي ممتاز له ولأبنائه، كما يبحث عن خدمات صحية وترفيهية وحضارية وغيرها، ونلاحظ أن الدوافع الاجتماعية للوافدين إلى مدينة مصراتة وفق بيانات استطلاعات الرأي قد تركزت في الدراسة الجامعية والتنوع التعليمي، الروابط الأسرية والعائلية، خدمات أفضل وسكن، وعلى أية حال فقد أظهرت النتائج أن عنصر التعليم يشكل أهمية كبيرة في دوافع الهجرة بصورة عامة، لاسيما وأن فرص العمل تتاح بشكل كبير أمام أصحاب المؤهلات التعليمية العالية أو التخصصية، وهناك من الوظائف التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المؤهل التعليمي الجيد أو التخصصي، ومصراتة تميزت بتقديم خدمات الوظيفة التعليمية وبالأخص الجامعية منها، كما تُعد مصراتة إقليم تعليمي يعمل على تقديم الخدمة التعليمية لطلاب الجامعة، بغض النظر عم محل إقامتهم سواء من داخل أو خارج البلدية، بوصفها منطقة جغرافية توفر نوعاً من الخدمات التعليمية المتميزة، حيث تجذب الطلبة الوافدين لأجل الدراسات الجامعية والعليا، ومنهم من يستحسن البقاء والاستقرار في المدينة بعد التخرج، نظرا لتوفر فرص العمل أو الارتباط العائلي، مما يفتح المجال أمام توافد أعداد جديدة، وقد جاءت نسبة الوافدين لغرض دوافع اجتماعية حوالي 19.3% من إجمالي الوافدين إلى مدينة مصراتة.

3- العامل السياسي والأمني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية في غالب الأحيان تؤدي إلى هجرات طوعية اختيارية، أما العامل الأمني والسياسي فهي تقوم بإجبار السكان على ترك أماكنهم وتغيرها بمواطن أكثر أمناً واستقرار، فهي هجرة قسرية وليست اختيارية، فالحروب والصراعات والعنف والاضطهاد بمختلف أنواعه والتطهير العرقي والطائفي جميعها أسباب تجبر السكان على المغادرة والهجرة الاجبارية.

لقد مرت المنطقة بأزمات أمنية عديدة ونزاعات مسلحة ساهمت في بروز ظاهرة النزوح، وقد كانت مصراتة وجهة لعدد كبير من المهجرين والنازحين من مختلف مناطق ليبيا، وماتزال الصراعات والنزاعات تمثل حركة مستمرة للسكان وتدفعهم إلى تغيير مكان إقامتهم، لذلك فإن نسبة 42.7% استقبلتهم المدينة لدواعي أمنية ولأسباب سياسية، والغالبية منهم ينحدرون من المنطقة الشرقية.

4- أسباب ودوافع أخرى: هناك دوافع وعوامل أخرى ساهمت في هجرة الوافدين من مكان إقامتهم الدائم والتوجه إلى مناطق وأحياء مدينة مصراتة، فقد أظهرت الدراسة أن هناك أسباب أخرى كالعلاج والذي يتطلب إقامة لمدة طويلة في الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات الصحية والأجهزة الطبية، حيث تتميز مدينة مصراتة بتواجد مجموعة كبيرة من العيادات التخصصية والتي تُعد من المؤسسات الصحية المتميزة في العلاج وتوفير الرعاية الصحية، وهي تدار من قبل أطباء متخصصين وذوي خبرة في مجال عملهم، كما تُعد مدينة مصراتة من المناطق المهمة والمتميزة في الجانب الصحي، وبالتالي فهي مقصد لعدد كبير من الزوار والمرضى، أخير فقد جاءت نسبة 8.2% لتمثل الوافدين للبلدية لدوافع وأسباب أخر.

شكل (2) دوافع حركة الهجرة الوافدة إلى مدينة مصراتة.

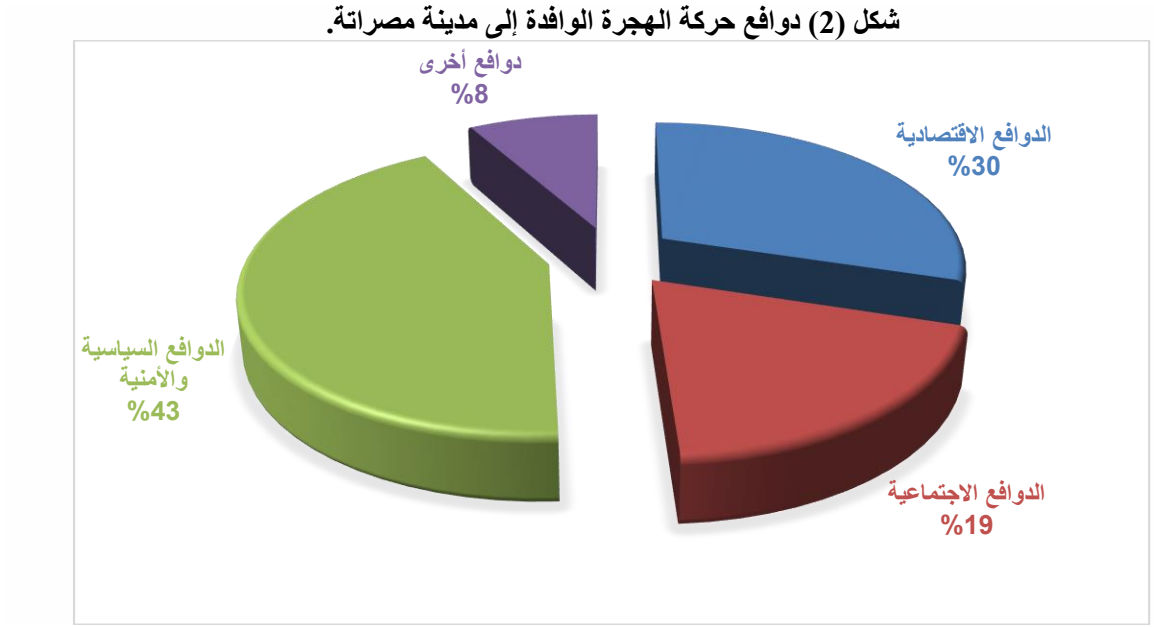

بصفة عامة مثلما للهجرة والنزوح جانب سلبي، فلا نغفل الجانب الإيجابي للهجرة الوافدة، حيث يبرز دورها في تعزيز وزيادة القوى العاملة في المنطقة المستقبلة، وظاهرة الهجرة هذه مقبولة وصحية إذا ما أحسن استغلالها وفق خطة مدروسة وسليمة لعملية الانتقال من قبل المنظمات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، وبعد أن استقبلت بلدية مصراتة هذا الكم الهائل من النزوح السكاني والهجرة الوافدة، فقد أصبحت تعاني من زيادة الضغط السكاني على البلدية بخدماتها كافة، لاسيما المؤسسات الصحية والتعليمية وخدمات الطرق ووسائل النقل الحضري وغيرها، مما صاحبه ظهور بعض الظواهر غير المقبولة في المنطقة من انتشار التجاوزات والعشوائيات وضعف قدرة القطاعات التعليمية والصحية في المنطقة على أداء خدماتها بالصورة المطلوبة والمرجوة من تحقيق رفاهية المجتمع.

الحلول المقترحة لمشكلة النزوح:

تتنوع الحلول المقترحة لأزمة النازحين بين جهود إنسانية عاجلة وحلول مستدامة جذرية، أبرزها تأمين عودة طوعية وآمنة للمناطق الأصلية، أو دمجهم محلياً في مناطق اللجوء، أو توطينهم في أماكن أخرى، مع ضرورة تأمين وثائقهم القانونية وتوفير سبل العيش، كما تتطلب الحلول دعماً دولياً لتقاسم المسؤوليات وحماية حقوقهم (إسماعيل، 2023، ص40).

لحل أزمة النزوح الداخلي في ليبيا بشكل دائم، هناك حاجة ماسة إلى نهج شامل يتضمن محاور عدة:

1- يجب تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، فالنزوح في جوهره هو انعكاس للصراعات السياسية والمناطقية، وبالتالي فإن حله يرتبط ارتباطا وثيقا بإنهاء هذه الصراعات.

2- ينبغي تعزيز البنية التحتية في المناطق المتضررة، لضمان أن تكون صالحة لاستقبال النازحين العائدين، وهذا يشمل إعادة بناء المنازل، وترميم المدارس، وتوفير الرعاية الصحية.

3- يتطلب الأمر استثمارا أكبر في الصحة النفسية والاجتماعية للنازحين، حيث إن تقديم الدعم النفسي يساعدهم في تجاوز الصدمات والاندماج بشكل أفضل في مجتمعاتهم الجديدة أو الأصلية.

أخيرا، يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم النازحين، سواء أثناء فترة نزوحهم أو عند عودتهم.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- يرى الباحث أن الدراسة قد بينت أن التحليل البياني والجغرافي باستخدام مصفوفة تتبع النزوح (DTM) يوفر فهماً شاملاً ودقيقاً لديناميكية النزوح وتأثيراتها على مختلف المناطق الليبية.

2- تمكّنت الدراسة من توفير بيانات محدثة وشاملة حول مؤشرات هجرة السكان في ليبيا وعلى مستوى بلدية مصراتة، كما تم تحديد ورسم خرائط توضح عدد النازحين في بلدية مصراتة، مما ساعد في توضيح توزيعهم الجغرافي.

3- لقد ساهمت الخرائط التفصيلية والرسوم البيانية في توضيح وفهم موضوع النزوح من منظور جغرافي.

التوصيات:

1- توصي الدراسة بضرورة تحديث البيانات الجغرافية بشكل دوري لضمان دقة المعلومات واستمرارية الجهود الإنسانية والتنموية.

2- تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات الجغرافية وتطبيقاتها في مجالات البحث العلمي، مع زيادة وعي الباحثين بأهمية الخرائط واستخدامها في دراساتهم المتعلقة بالنزوح والهجرة.

3- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة لضمان توفير بيانات دقيقة ومحدثة، والاستعانة بموقع المنظمة الدولية للهجرة كونها معلومات موثوقة ومعتمدة في الدراسات العلمية وبياناتها محدثة بشكل دوري.

4- ضرورة إجراء بحوث مستقبلية تشمل جوانب أخرى من الهجرة والنزوح، مثل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المراجع:

- إسماعيل، صلاح رمضان (2023)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مجلة جامعة الجفارة للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الثالث.
- الشرع، أحلام البشير (2019)، الأوضاع الاجتماعية للنازحين في منطقة ترهونة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، جامعة الزيتونة.
- الشويهدي، عياد (2016)، مدير فرع الشؤون الاجتماعية مصراتة، مقابلة شخصية.
- الفيل، مفتاح صالح (2023)، ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي، مجلة روافد المعرفة، العدد8.
- المنظمة الدولية للهجرة (UN MIGRATION- IOM) ديسمبر 2024، مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، المهاجرون في مصراتة.
- تنتوش، محمد (2017)، قضية النازحين في ليبيا "نظرة عامة"، ندوة النازحون في ليبيا – تحديات وحلول، طرابلس، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
- حميد، زينب مجيد والسعد، هدى داود نجم (2023)، الهجرة والحركات السكانية الوافدة إلى مدينة البصرة، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الرابع، 2023.
- شنيشح، الشريف جمال (2024)، الناطق باسم مكتب الشؤون الاجتماعية مصراتة.
- مراقبة تعليم مصراتة (2024)، مكتب تسجيل الوافدين غير الليبيين، بيانات غير منشورة.

Spatial analysis of displacement and inbound migration indicators to Misrata Municipality

Mosbah Mohamed Ashoor

Libyan Academy for Graduate Studies, Misrata

Article information	Abstract
Key words *Population displacement – Immigration – Internal migration – DTM*	The focus on analyzing population migration indicators in Misrata Municipality according to the Geographic Tracking Matrix (DTM) seeks a comprehensive view of the origin dynamics and their impact in various Libyan regions, relying on geographic data provided by the International Organization for Migration, with a focus on methods of presenting and analyzing it through reading detailed graphs. The study revealed an understanding of the problem of geographic identity, and the study centered on the urgent need for an accurate and comprehensive understanding of the dynamics of population migration in Libya for crises and studies concerned with it. The paper also followed the analytical approach to show how to invest data and convert it into paper maps and a data file as a reference for scientific research. It also highlights the importance of using modern technologies in analyzing geographic data and its applications in the fields of scientific research. The study reached several results, including the availability of updated data resources about Libya at the municipal level, as well as indicators of the number of displaced persons. Thus, it was analyzed geographically, and maps were produced with graphs according to the components of the displacement tracking matrix.